

ربط الأطباء إلكترونياً مع «المالية» والبداية من أطباء الأشعة.. الضريبة على الأطباء لا تقل عن مليون ليرة سنوياً

## نقيب أطباء دمشق لـ«الوطن»: عاقبنا أطباء بتوقيفهم عن العمل عامين بسبب أخطاء طبية

محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع نقابة الأطباء في دمشق عماد سعاده عن معاقبة أطباء نتيجة ارتكابهم أخطاء طبية كان بعضها عقوبات قاسية وصلت إلى معاقبة أطباء بتوقيفهم عن العمل لمدة عامين وإيقاف أطباء آخرين عن العمل لمدة شهرين وأيضاً إيقاف آخرين لمدة شهر إضافة إلى عقوبات أخرى مثل التنبيه الشفهي وكذلك المسجل، مشيراً إلى أن بعض الحالات كان هناك تعويض مادي.

وبين سعاده أن الأخطاء الطبية موجودة وأن الشكاوى الواردة إلى النقابة في هذا الموضوع ليست قليلة، مضيفاً: لكن الفكرة الشائعة عن الكثير من المواطنين أن النقابة دائماً تتقف مع الطبيب وهذا الكلام غير صحيح والدليل على ذلك في هذا العام تم توقيف ومعاقبة العديد من الأطباء بعقوبات مختلفة.

وأكد أن النقابة محايدة وأنها تتقف مع القرار الصحيح الذي يتصفه المواطن المشتكى وفي الوقت ذاته لا يكون هناك ظلم للطبيب التي وردت بحقه الشكوى، مشيراً إلى أن هذا مطلق ليس في فرع نقابة دمشق فقط بل في كل فروع النقابة في سورية، مشيداً بدعم النقابة المركزية في هذا الموضوع.

وأوضح سعاده أنه لا يمكن القول إن



### ١٠ آلاف طبيب في دمشق ٣٥ بالمئة منهم طبيبات

البدء بتطبيق الربط الإلكتروني بحكم أن لديهم مراكز أشعة. ولفت سعاده إلى أن هناك بعض المشايخ الإلكترونية مع وزارة المالية بهدف التحصيل الضريبي المستحق عليهم، مؤكداً أي خطوة من الممكن أن تحقق العدالة الضريبية ولكن بأن تطبيق على

يتم العمل عليه حالياً. وفي موضوع آخر كشف سعاده أنه يتم حالياً العمل على ربط أطباء الأشعة إلكترونياً مع وزارة المالية لتحصيل الضريبة المستحقة عليهم كخطوة أولى، ومن الممكن أن تطبق بعد ذلك على باقي الأطباء، معتبراً أن اختبار أطباء الأشعة

الذين تمت معاقبتهم أخطؤوا عن قصد بل إنهم لم يتخذوا الحيطة والحذر الواجب اتخاذهما ولم يستخدموا أحدث الوسائل العلمية المتوافرة أثناء عملهم. وبين أن قانون تنظيم مهنة الطب جيد وشامل وله تطبيقات عملية ولكن هناك بعض النقاط بحاجة إلى تعديل وهذا ما

باقي المهن الأخرى أيضاً.

وأشار إلى أن الضريبة التي تفرض على الأطباء لا تقل عن مليون ليرة سنوياً وهي تختلف من محافظة إلى أخرى وحسب الاختصاص وسنوات الخدمة وكذلك المنقطة، وبالتالي هناك معايير كثيرة تدخل في التقييم بين طبيب وآخر فهناك كثرة من الممكن أن يكفوا ضريبياً أكثر من ذلك.

وأضاف: في المقابل وزارة المالية حينما تجد أن دخل الطبيب منخفض جداً فإنها من الممكن أن تنظر في الموضوع فيكون التكليف الضريبي عليه أقل من ذلك، كاشفاً أن هناك نقاشاً حصل أنه يمكن أن يعفى الطبيب من الضريبة في حال لا يكون لديه دخل مناسب وبالتالي فإن وزارة المالية تتعاون مع النقابة ضمن الإمكانيات، لافتاً إلى أن هناك تقييماً دقيقاً لوضع الطبيب كما أن هناك مندوباً من النقابة في ثلاث لجان موجودة في المالية.

وأكد أن عدد الأطباء في دمشق نحو ١٠ آلاف طبيب ٣٥ بالمئة منهم طبيبات، مشيراً إلى أن الأطباء السوريين أنتوا جدارتهم، موضحاً أن التأهيل العلمي الذي يتم في وزارة التعليم العالي في اختصاص الطب هو على مستوى عال جداً وتبدل جهود هائلة من الوزارة في تأهيلهم، وبعد تخرجهم في الجامعة فإنه يكون هناك جهود مختلفة لتأهيلهم وبالتالي لا يوجد دولة في العالم تؤهل طبيبها مجاناً مثل سورية.

### مذكرة التجار: تحرير الأسعار واعتماد السعر الحقيقي للدولار

## تجار طرطوس يستقبلون اقتراب الربط الإلكتروني مع المالي بمجموعة مطالب

طرطوس- هيثم يحيى محمد

كشف قرار وزارة المالية رقم ٩٩٤ لعام ٢٠٢٢ -المعلق بتحديد وتحصيل الضرائب المالية عبر تطبيق الربط الإلكتروني مع المنشآت الصناعية وتجارة الاستيراد والتصدير والجملة وشركات الاستثمارات المالية والمحاسبية وغيرها الكثير- النقاب عن مشكلات وخلافات كثيرة بين تلك الجهات وبين هيئة الضرائب والدوائر المالية التابعة لها في ضوء ما صدر من تصريحات عبر صفحات التواصل أو في اللقاءات والاجتماعات التي جمعت فيما بينهم.

وضمن إطار ما تقدم ومع اقتراب الموعد المقرر للتطبيق الأمثل لعملية الربط بين تلك الجهات وحفاظة طرطوس خلال لقاء حوارى جمعها منذ عدة أيام مع المدير العام لهيئة الضرائب والرسم منذ ونوس بدعوة من غرفة تجارة وصناعة طرطوس الكثير من الهواجس والمخاوف والمعاناة التي تحول دون التطبيق الأمثل لعملية الربط في حال عدم معالجتها. وخلص اللقاء إلى جملة من المطالب والتوصيات التي تمت صياغتها عبر لجنة في غرفة التجارة ورفعتم بمذكرة خطية من رئاسة الغرفة إلى وزارة المالية عبر اتحاد غرف التجارة السورية ومن تلك المطالب والتوصيات تحرير الأسعار للواد غير المسعرة وغير الممولة مركزياً وأخذ الضريبة على أساسها وتوحيداً بين وزارتي التجارة الداخلية والمالية حتى يكون الربط الإلكتروني صحيحاً ومنعاً لمخالفة التاجر الذي يقدم الكلفة الحقيقية للمالية وتوحيد نسب الأرباح المسجوع بها بين التموين والموافقة والتكاليف الضريبية واعتماد الكلف وفق سعر الصرف الحقيقي للدولار وليس وفق غيره وفرض ضريبة



الجملة والمفرق على أي مكلف لا يلزم بعملية الربط الإلكتروني لأي سبب كان عن مستوردهاته حرصاً على الخزينة العامة. ومنها أيضاً: العمل بجميع الطرق المتاحة لوقف عمليات تهريب المواد إلى السوق السورية عبر الحدود ومنع الازدواج الضريبي على أي مادة ومعالجة الديون التالفة ودراسة إمكانية تقاضي الضريبة

من البيان الجمركي مباشرة بالنسبة للمستوردين والإسراع بالإصلاح الضريبي وصولاً لتحقيق العدالة الضريبية بأسرع وقت ممكن وتأهيل كوادر مديريات المالية من خلال إقامة دورات مكثفة لهم للعمل بكفاءة عالية في أثناء تطبيق عملية الربط الإلكتروني والموافقة على منح المستورد إجازة استيراد للصنف الواحد من عدة مصادر وحسب طلبه وعدم التدقيق في البيانات لتطبيق عملية الربط بالشكل الأمثل.

الجمركية القديمة التي سبق أن تم تدقيقها وسدنت رسمها أصولاً وعدم تحديد مدة البيان خلافاً للقانون ووضع خطة وبرنامج تنفيذي للمعالجة كل أسباب التهرب الضريبي المتمثلة وفق ما طرح بما يلي: عدم (الغفوس في النظام الضريبي وعدم عدالته- عدم كفاءة الإدارة الضريبية- فقدان المرونة في تطبيق النظام الضريبي- ضعف الوعي الضريبي- سوء استخدام حصيلة الضرائب- ضعف الجزاء على المتهربين- فقدان الثقة بين الدوائر المالية والمكلفين). كما تضمنت التوصيات أن يكون الربط للبضائع المستوردة والواصله إلى سورية بعد تاريخ ١/١/٢٠٢٣ وإلغاء البضائع الواصله قبل ١/٢/٢٠٢٢ من الربط الإلكتروني لصعوبة التنفيذ وعدم وجود الكادر المدرب واستيفاء الضرائب عن هذه البضاعة وفق ما هو معتمد سابقاً واعتماد نسبة أرباح موحدة بين مديرية المالية ومديرية التموين، واعتماد سعر صرف دولار مستورد حقيقي وموحد بين المالية والتمويل حتى يتمكن المكلفون من تقديم بيانات حقيقية لأسباب تتعلق بتأخر شركات الصرافة في تمويل المستوربات وقبول مصاريف التمويل والنقل الداخلي ومصاريف التشغيل والتخليص الجمركي بالقيمة الحقيقية الواقعية وبسعر واضح كسعر المارزوت مثلاً حيث يتم شراءه بأسعار أكبر بأضعاف من السعر الرسمي وتكثف المصاريف الموقفة وغير المنظورة.

وأخيراً تأجيل تطبيق عملية الربط الإلكتروني لبداية الشهر الرابع من عام ٢٠٢٣ حتى يتم تأمين الكادر المتخصص من استعدادات الفرقة لإقامة دورات تدريبية لتأهيل كادر متخصص بهذه العملية وذلك ضماناً لتطبيق عملية الربط بالشكل الأمثل.



أطفال على خط «الأعمال»...

## يعملون في حجز التذاكر داخل الباصات.. ومدير «النقل الداخلي» لـ«الوطن»: هذا «خط أحمر» وهناك تشدد في منعه

### حملات بمؤازرة الشرطة لقمع نبش حاويات القمامة ومصادرة الأدوات

فادي بك الشريف

بين مصدر مسؤول في محافظة دمشق أن ظاهرة عمالة الأطفال انتشرت بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية نتيجة لتسرب الطلاب من المدارس ما زاد نسبة العاملين وظاهرة العمالة في العديد من المهن من دون الـ١٥ عاماً. علماً أن هذا الأمر يتابع بشكل مباشر وكافح عن طريق الجهات المعنية بضبط أي حالة واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

هذا وأشيع أمس صدور قرار يمنع أصحاب المحال والشركات والنشاطات التجارية وخاصة محال تصليح السيارات والمهن المتعبة والخطرة (كالحداثة والبلاط والخراطة وغيرها) من تشغيل الأطفال دون سن الـ١٥ عاماً، وكل محل أو نشاط تجاري يقوم بتشغيل أي طفل دون السن المذكورة سيتم إغلاقه لمدة شهر كامل مع تغريم صاحبه بمبلغ مليون ل.س.

هذا وعلمت «الوطن» أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ضبطت ٥٥٠ مخالفة متعلقة بمخالفات العمل، ٢٠ بالمئة منهم متعلق بعمالة الأطفال على صعيد تشغيل من هم دون الـ١٥ عاماً أو عدم التقيد بساعات العمل بالنسبة لمن أعمارهم فوق الـ١٥ عاماً، علماً أن غرامة هذه المخالفات هي ٥٠ ألف ليرة عن كل حدث، وهناك



### مسؤول في وزارة العمل لـ«الوطن»: الغرامة ٥٠ ألفاً عن كل حدث ودراسة لتعديل القانون وزيادة الغرامات

الأهالي وراضون عن تشغيل أطفالهم نتيجة الظروف المعيشية، مضيفاً: هناك قسم من طلاب المدارس يعملون بعد الانتهاء من دوامهم في المدارس لتوفير مستلزمات عائلاتهم. وأكدت فهد أن المديرية تجري جولات مستمرة على مختلف الفعاليات للتدقيق في عمالة الأطفال، علماً أن هناك تعاميم

وقرارات ناطقة من الوزارة حول هذا الخصوص، ولاسيما أن هناك زيادة واضحة بنسبة عمالة الأطفال خلال الأزمة، وهناك مخاوف من المهن الخطرة التي تنعكس سلباً على الأطفال من الناحيتين الجسدية والنفسية، مؤكداً تطبيق الضوابط اللازمة بحق المخالفين، وخاصة ممن يعملون في مجال «تبش القمامة».

وأكدت فهد أن مديرية النظافة وبمؤازرة من قسم شرطة المحافظة تستمر بحملات قمع حالات نبش حاويات القمامة في المدينة ومصادرة الأدوات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق من يقوم بأعمال التبش.

وفي السياق لوحت في الأوتة الأخيرة لجوء عدد من باصات النقل الداخلي ولاسيما الخاصة إلى تشغيل أطفال دون الـ١٥ عاماً، ما قد يلحق الضرر بهم أثناء الصعود والنزول من الحافلة لزوم قطع التذاكر. وحول هذا الموضوع، بين مدير الشركة العامة للنقل الداخلي في دمشق مويرس حداد أن هذا الموضوع «خط أحمر»، وينع تشغيل الأطفال في أي عمل متعلق بالنقل الداخلي، مؤكداً التشدد على باصات النقل العام التقيد بالتعليمات الصادرة، وهناك عقوبات تتخذ بحق السائقين، علماً أنه تم ضبط إحدى الحالات لأحد الباصات حيث يعمل بجانب السائق شخص غير مخول له العمل.

وأضاف: جاهزون لتلقي أي شكوى حتى على باصات النقل الخاص، وستتم متابعة ومراقبة الأمر، ولاسيما أنه بموجب العقود الموقعة مع الشركات الخاصة هناك ضوابط ومحاذير وتعليمات وقرارات ناطقة بحق أي مخالفة، ومن الضروري تدقيق هذا الموضوع وعدم تكراره، مع استمرار التشدد بإغلاق الأبواب في الباصات عند سير الباص داخل أحياء العاصمة ثلاثي أي مخاطر قد تنجم عن تركه مفتوحاً.

### «ملائكة الرحمة» تهاجر أو تستقيل !!

## زيادة بتسرب الممرضين والفنيين في «صحة» السويداء

السويداء- عبير صيموعة

باتت ظاهرة هجرة وتسرب الممرضين وأقاربهم مفرحاً لأسباب كثيرة لخصها الكادر التمريضي من النقابته «الوطن»، غياب حقوقهم بدءاً من عدم رفع طبيعة عملهم وعدم ضم مهنتهم إلى المهن الشاقة والخطرة نظراً لما يتعرضون له من ظروف عمل صعبة وجبارة إضافة إلى عدم تفعيل نقابة التمريض وفق المرسوم رقم ٣٨ لعام ٢٠١٢ حتى تاريخه ما حال دون إقرار نظامها الداخلي والمالي ودون إحداث صندوق تقاعد للممرضين يضمن منح راتب تقاعدي من النقابة المحدثة في حال تفعيلها إضافة إلى ضرورة تفعيل التقاعد المبكر ومنع خروجي كلية العلوم الصحية والتعليمات فرصاً في المسابقات التوظيفية وتوسع الملاكات في القطاع الطبي لوقف تزف الكادر.

وأكد عناصر الكادر التمريضي انه في حال لم يتم تحسين الواقع المهني للممرض سيكون خيار الاستقالة أو ترك العمل والهجرة هو الحل الوحيد لمواجهة ظروف الحياة المعيشية القاسية على حد قولهم. رئيس فرع نقابة التمريض والمهن الطبية في المحافظة فؤاد مشرف رضوان أكد لـ«الوطن» ضرورة تصديق النظام الداخلي والمالي للنقابة والذي تم إقراره منذ أكثر من عام إلا أن عدم تعاون النقابة المركزية حال دون تفعيل عمل فرع النقابة في السويداء والذي أدى إلى إحجام الكثير من عناصر الكادر التمريضي عن الانتماء لعدم وجود ميزات إضافية لعملهم وأهمها صندوق التقاعد وتعويضات العمل لتقتصر عمليات الانتماء لفرع النقابة محصورة بعدد من أفراد الكادر ممن يرغبون

وفي جميع الأقسام نظراً للتماس المباشر مع المرضى وما تحتويه تلك الأقسام من أمراض خطيرة إضافة إلى ضرورة احتساب سنة خدمة بسيطة ونصف السنة ما يدرج تحت بند الأعمال الخطرة وخاصة عناصر أقسام الأشعة والمخبر وغيرها من أمراض الدم والعناية الإسعافية مؤكداً أن عدم انصاف ذوي المهن الطبية والصحية أدى إلى معضلة حقيقية تتمثل بتسرب الكوادر سواء من ممرضين أو فنيين ومخبرين والذي انعكس سلباً على خدمات القطاع الصحي على ساحة المحافظة الأمر الذي يفرض بالضرورة تحرك الجهات الحكومية المعنية لإخضاع الكوادر الطبية والتمريضية كافة، لوقف نزفها وجريتها والتي تعود أسبابها الرئيسية لمواجهة ظروف الحياة المعيشية

القاسية وليس لعدم الرغبة بالعمل. بدوره رئيس نقابة التمريض وسائر الخدمات الصحية في اتحاد عمال السويداء حازم شقير أكد لـ«الوطن» أن الكادر التمريضي والفني تقع على كاهله معظم خدمات المشايخ وبات من الضروري إنصافهم والذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوحيد طبيعة العمل ومنحهم تعويضات عمل مجزية تتناسب مع الوضع الاقتصادي لتسكين وضعهم المعيشي بما يضمن عدم تقديم الاستقالات ووجد من عمليات النزف في الكوادر إضافة إلى ضرورة إعادة العمل بالنقل الجماعي للعاملين في مديرية الصحة لتخفيف الأعباء المادية في ظل الظروف المعيشية الصعبة خاصة مع وجود عدد كبير من العاملين في القطاع الصحي من أبناء القرى البعيدة.